

دور الاعتماد المستندي في التمويل الإسلامي دراسة حالة: بنك الراجحي الرياض للفترة من: ٢٠١٧-٢٠٠٠ م

عباس فؤاد عباس حسن

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

Abbasrex12345@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.13>

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/٤/١٣

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/١/١١

المخلص:

تسعى الدراسة إلى التعريف بأهمية الاعتماد المستندي كأحد أدوات التمويل غير المباشر في البنوك الإسلامية خاصة عمليتي الاستيراد والتصدير، كدراسة حالة بنك الراجحي بالرياض في المملكة العربية السعودية، باستخدام الانحدار الخطى البسيط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ م، وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية الاعتماد المستندي تلائم البنوك الإسلامية إذا تم ضبطها وفق الضوابط الشرعية، وأوصت بالاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي خاصة في تمويل قطاع التجارة الخارجية لما يحققه من ضمان للسلعة وخفض لمخاطر التمويل.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المستندي؛ التمويل الإسلامي؛ معادلة الانحدار البسيط؛ الاستيراد؛ التصدير؛ التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

تُعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدولة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتياً، فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وفقاً لإمكاناتها المتاحة من تقنيات وأساليب وسياسات اعتماداً على مواردها الذاتية والتخصص المتوفر والتمويل المتاح من البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى للقطاعات المختلفة.

لقد مرت التجارة الخارجية بعدد من المراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه الآن، ابتداءً من المقايضة (Barter) مروراً بالاقتصاد الموجه وصولاً لاقتصاد السوق، وتعرف التجارة الخارجية بأنها تتشكل من التدفقات المالية للسلع والخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة وفق استراتيجيات وسياسات وإجراءات معتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد تطوراً سريعاً من خلال اللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية، وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، وتقنيات الدفع المستندية والتي تعتبر أحد أنواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والمتمثلة بالاعتماد المستندي (L/C=Letter of Credit)، والتي تعتبر من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه آلية واداة تحمي المستورد (المشتري) والمصدر (البائع) وتعزز درجة الثقة بينهم في وجود البنك كوسيط، فالمصدر يتردد في تنفيذ طلب المستورد إذا لم يكن متأكداً من سداد قيمة البضاعة له بعد شحنها، وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكداً من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقاً، لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية العالمية إلى الاعتماد المستندي كوسيلة دفع تحقق أهداف الطرفين.

مشكلة البحث:

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد تطوراً سريعاً من خلال اللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، وتقنيات الدفع المستندية والتي تعتبر أحد أنواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة والمتمثلة بالاعتماد المستندي (L/C=Letter of Credit)، والتي تعتبر تقنيات الدفع المستندي من أهم وسائل

الدفع الحديثة كونها الية واداة تحمي المستورد والمصدر وتعزز درجة الثقة بينهم هل تستخدم البنوك الإسلامية الاعتماد المستندي كأداة من أدوات التمويل الإسلامي؟

أهداف البحث:

1. إثراء المعرفة عن مدى إمكانية تعامل البنوك الإسلامية مع تقنية الاعتماد المستندي كأحد أدوات التمويل الإسلامي.
2. إبراز مدى مساهمة الاعتماد المستندي في ترقية التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية إذا توفرت الشروط الشرعية للتعامل به.
3. دراسة أهمية تقنية الاعتماد المستندي ومدى فعاليتها في تحقيق الثقة والأمان وتسهيل العلاقة بين المستورد والمصدر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة معرفة كيف يمكن الاستفادة من تقنية تمويل التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية عن طريق الاعتماد المستندي دون التعامل بالفائدة بل استخدام صيغ التمويل الإسلامي المتعارف عليها.

فروض البحث:

1. الاعتماد المستندي تقنية تلائم البنوك الإسلامية إذا ما توفرت فيها الضوابط الشرعية.
2. ان التعامل مع تقنية الاعتماد المستندي في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية بسبب اختلاف طبيعة العمل بينهما.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: ٢٠٠٠-٢٠١٧ م
الحدود المكانية: بنك الراجحي - المملكة العربية السعودية - الرياض
الحدود الموضوعية: سوف تتطرق الدراسة إلى موضوع تمويل البنوك الإسلامية للتجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي في بنك الراجحي.

الدراسات السابقة:

- دراسة سيد احمد، ابوالقاسم (٢٠٠٧م): هدفت الدراسة لتوضيح المخاطر التي تتعرض إليها المصارف من عدم تطبيق القواعد والاعراف الدولية المنظمة للاعتمادات المستندية (UCP=Uniform Customs and practice). وافترضت أن المصارف السودانية لا تقوم بتطبيق تلك القواعد والاعراف وأوصت بإنشاء إدارات للمخاطر تحت إشراف البنك المركزي.
- دراسة زين العابدين، نزار (٢٠٠٩م): هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الخارجية والمحافظة على الاعتماد المستندي باعتباره أفضل طرق الدفع في التجارة الخارجية. افترضت الدراسة زيادة معدلات فتح الاعتمادات المستندية تزيد من معدلات التجارة الخارجية وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين حجم الاعتمادات المستندية وحجم الصادرات وأوصت باعتماد العمل بالاعتمادات المستندية وزيادة المرونة لدفع عجلة التجارة الخارجية.
- دراسة بعثاش، ليلي (٢٠١٤م): تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير الغش من المصدر على تنفيذ الاعتماد المستندي. وهدفت إلى التوعية بالغش وانعكاساته السلبية على المعاملات الدولية وتوصلت إلى أن المبدأ المسلم به في تنفيذ الاعتمادات المستندية هو مبدأ استقلال الاعتماد المستندي فتمت ثبت غش المستفيد جاز وقف تنفيذ الاعتماد.

مناقشة الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تناولت دور الاعتماد المستندي من منظور إسلامي في التمويل المصرفي لقطاعات الاستيراد والتصدير في حين ان دراسة نزار ركزت على العلاقة بين حجم الاعتمادات وحجم الصادرات. أما دراسة سيد احمد اهتمت بالمخاطر التي سوف تتعرض لها المصارف لعدم تطبيقها للقواعد والاعراف الدولية وأوصت بالرقابة من خلال إنشاء إدارات متخصصة للمخاطر بإسراع البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

1. تعريف البنوك الإسلامية

التعريف الأول: هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ أو عطاء وتلتزم في معاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.
التعريف الثاني: هي مؤسسات مالية تقوم بالخدمات والاعمال المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يساهم في نموها وتحقيق أقصى عائد بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية (فليح، ٢٠٠٧، ص ٩٢).

٢. خصائص البنوك الإسلامية:

• استبعاد التعامل بالفائدة:

تعتبر هذه الخاصية الضابط الرئيسي الذي يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية الربوية حيث تعتمد على الاستثمار وفق صيغ التمويل الإسلامي (المرايحة، المشاركة، المضاربة... وغيرها) لتحقيق الأرباح في حين تعتمد البنوك التقليدية على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة كمصدر أساسي من مصادر تحقيق الأرباح لديها (عروة، ٢٠٠٨، ص ١٠).

• استثمار في المشاريع الحلال:

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشروعات التي تحقق النفع للمجتمع من خلال المشاركة في تمويل المشروعات بين البنك والعميل وفق صيغ التمويل الإسلامي المتعارف عليها والمشاركة في الربح والخسارة (سليمان وعبد الحميد، ٢٠١٠، ص ٣٠٦).

• ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

يقوم البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة مصرفية اجتماعية فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات والاستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية بمعنى ان البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على العوائد وإنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي (الطاهر والبشير، ٢٠٠٢، ص ١٠).

المبحث الثاني: الاعتماد المستندي من منظور إسلامي

أولاً: تعريف الاعتماد المستندي:

التعريف الأول: هو عقد يلتزم به البنك مباشرة أمام الغير بناء على طلب العميل الذي يسعى بالأمر أو المستورد، بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من الغير ويسمى بالمستفيد أو المصدر، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمونة برهن حيازي على المستندات المتمثلة في البضائع المصدرة لإن هذا النوع من الاعتمادات يستخدم عادة في التجارة الخارجية وخاصة في البيوع البحرية، ومن أهم المستندات في الاعتماد المستندي:

- مستندات شحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه وحسب المواصفات المطلوبة
- وثيقة التأمين التي تغطي جميع الاخطار المنصوص عليها في الاعتماد
- القائمة (الفاتورة) ولا بد ان تطابق الوارد في الاعتماد مطابقة تامة دون الاختصار أو التعميم
- شهادة المنشأ والتي توضح منشأ البضاعة

وهذا بالإضافة إلى وثائق أخرى يطلبها المستورد (سليمان، ٢٠٠٥، ص ١٠-١١).

التعريف الثاني: هو تعهد مكتوب من البنك يسمى (مصدر الاعتماد) يسلم للبائع (المستفيد) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الامر) مطابق لتعليماته، أو يصدر البنك بالأصالة عن نفسه بهدف للقيام بالوفاء (وفاء نقدي، أو بقبول كمبيالة أو خصمها) في حدود المبلغ المتفق عليه خلال فترة معينة شريطة تسليم مستندات البضاعة مطابقة للتعليمات (سعيد، ٢٠١٣، ص ١٣٤).

ثانياً: الاطراف المكونة للاعتماد المستندي:

- **المشتري: Importer** ويسمى بطالب الاعتماد أو المستورد وبغض النظر عن التسميات فإنه يمثل الطرف الذي يتقدم إلى أحد البنوك المحلية طالباً فتح الاعتماد لإتمام الصفقة التجارية التي تمت بينه وبين البائع (سعيد، ٢٠٠٣، ص ٢٢).
- **البنك فاتح الاعتماد: Applicant Bank** ويمثل أحد الاطراف الرئيسية للاعتماد المستندي ويسمى البنك مصدر الاعتماد المستندي ويتولى اصدار الاعتماد لصالح المستفيد متعهد بدفع قيمة الصفقة المرهنة بين البائع والمشتري وفق الشروط الواردة عند فتح الاعتماد نيابة عن المشتري (نفس المرجع السابق، ص ١٧).
- **المستفيد: Beneficiary** وقد يكون المستفيد شخصاً أو مجموعة أشخاص أو شركة... الخ، وفي جميع الحالات فان الاعتماد قد يصدر باسم المستفيد مباشرة أو باسم أحد البنوك العاملة في بلده (نفس المرجع السابق، ص ٢٠).
- **البنك المراسل: Correspondence Bank** هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد المستندي وقد يضيف تعزيره إلى الاعتماد فيصبح ملتزماً بالالتزام الذي التزم به البنك فاتح الاعتماد وهنا يسمى بالبنك المعزز (كوش، ٢٠٠٦، ص ١٠).

ثالثاً: أنواع الاعتمادات المستندية المطبقة في البنوك الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامي)

- اعتماد الوكالة: في حالة ان الاعتماد ممول ذاتياً من قبل المستورد أي مغطى بالكامل كان دور البنك الإسلامي في هذه الحالة هو الوكالة بإجر، أي لا يتقاضى سوى عمولة فتح الاعتماد والمصاريف الفعلية الأخرى ولا يتقاضى عائد عن المبلغ الذي يدفعه كضامن نقدي إلى البنك المراسل قبل استلامه المبلغ من العميل ذلك خلافاً للبنك التقليدي، كما لا يتقاضى فوائد عن الزيادة الطارئة على المبلغ وفي انتظار سداد تلك الزيادة من العميل وهي تعتبر قرض حسن (رشيد وفتحي. ٢٠١١م. ص ١٤).
- اعتماد المرابحة: في حالة ان الاعتماد ممولاً بالكامل من قبل البنك ففي هذه الحالة تكون العملية بالنسبة للمستورد مرابحة، أي أن المصرف يقوم باستيراد السلعة بإسمه ثم يعيد بيعها للعميل وبالتالي فإن ملكية البضاعة تكون ملكية ضمان وليست ملكية ارتهان كما هو الحال في البنوك التقليدية (نفس المرجع السابق. ص ١٥).
- اعتماد المشاركة: في حالة ان الاعتماد ممول جزئياً بواسطة العميل (٥٠٪) مثلاً فإن البنك يدفع (٥٠٪) ويدخل شريكاً مع العميل في هذه العملية على أساس شروط المشاركة على النحو التالي:
 - أ. العميل شريك بالعمل وجزء من رأس المال بينما البنك شريك بالمال فقط.
 - ب. يحصل العميل على اجره من الربح مقابل العمل والباقي يوزع بين الطرفين حسب حصص رأس المال أو حسب الاتفاق.
 - ج. يتحمل الطرفان الخسارة ان وجدت كل حسب حصته في رأس المال. (سليمان. مرجع سابق. ص ١٤).
- اعتماد المضاربة: في هذه الحالة يدفع البنك مبلغ الاعتماد كاملاً ويسعى رب المال والعميل رب العمل ويتم توزيع العائد حسب الاتفاق وفي حالة الخسارة يتحملها البنك إلا في حالة إهمال أو تقصير العميل يلجأ البنك للمحكمة وأثبتت تقصير العميل حتى تحكم لصالحه في التعويض (معي الدين. ١٩٩٧م. ص ١٠٨).

١. تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

تتخذ الاعتمادات المستندية صوراً مختلفة، يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد (أي مدى التزام البنوك بها) إلى نوعين هما الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد القطعي (غير القابل للإلغاء).

- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: **Révocable L/C** الاعتماد القابل للإلغاء أو النقص هو الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر له في أي لحظة دون إشعار مسبق للمستفيد. وهذا النوع نادر الاستعمال حيث لم يجد قبولاً في التطبيق العملي من قبل المصدرين لما يسببه لهم من أضرار ومخاطرة، ذلك أن الاعتماد القابل للإلغاء يمنح ميزات كبيرة للمستورد فيمكنه من الانسحاب من التزامه، أو تغيير الشروط أو إدخال شروط جديدة في أي وقت شاء دون الحاجة إلى إعلام المستفيد، غير أن التعديل أو النقص لا يصبح نافذاً إلا بعد أن يتلقى المراسل الإشعار الذي يوجهه إليه البنك فاتح الاعتماد لهذا الغرض، بمعنى أن البنك فاتح الاعتماد يكون مرتبطاً تجاه المستفيد بدفع قيمة المستندات في حال أن هذا الدفع قد تم من قبل البنك المراسل قبل استلام علم التعديل أو الإلغاء.
- الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء (الاعتماد القطعي) **Irrevocable L/C** الاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء هو الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما موافقة المستفيد، فيبقى البنك فاتح الاعتماد ملتزماً بتنفيذ الشروط المنصوص عنها في عقد فتح الاعتماد. وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضماناً أكبر للمصدر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد.

٢. تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المراسل:

- يمكن تقسيم الاعتماد القطعي إلى قسمين اعتماد معزز واعتماد غير معزز.
- الاعتماد المستندي غير المعزز: بموجب الاعتماد المستندي غير المعزز، يقع الالتزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد، ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا إلزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد.
- الاعتماد القطعي المعزز: في الاعتماد القطعي المعزز، يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل في بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الأطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات، وبطبيعة الحال لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيز الاعتماد من البنك المراسل إلا عندما يكون ذلك جزءاً من شروط المصدر على التاجر المستورد، فقد لا توجد حاجة لذلك إذا كان البنك فاتح الاعتماد هو أحد البنوك العالمية المشهورة لعظم ثقة الناس بها. كما أن البنوك المراسلة لا تقوم بتعزيز الاعتمادات إلا إذا توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الاعتماد، ويكون ذلك نظير عمولة متفق عليها.

٣. تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد (تنفيذ الاعتماد) إلى اعتماد اطلاق، واعتماد قبول أو لأجل، واعتماد الدفعات المقدمة.

- اعتماد الاطلاق: **At Sight** في اعتماد الاطلاق، يدفع البنك فاتح الاعتماد بموجبه كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاق عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد، ويكون الدفع من أموال البنك في حالة اعتماد المراجعة، أما في حالة اعتماد الوكالة فإن البنك يقوم بإبلاغ عميله طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات ويطلب منه توقيعها وتسليمها ودفع قيمتها كاملة مع العمولات المضافة (أو ما بقي من قيمتها على افتراض أنه سلم دفعة مقدمة عند فتح الاعتماد) أو يقيد ذلك فوراً على حسابه. وهذا النوع هو أكثر الاعتمادات شيوعاً.
- اعتماد القبول: **Acceptance** في اعتماد القبول، ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم. والمسحوبات المشار إليها أما أن تكون على المشتري فاتح الاعتماد، وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها. وأما أن تكون مسحوبة على البنك فاتح الاعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها بما يفيد التزامه بالسداد في الأجل المحدد لدفعها. أو يسحبها على المشتري ويطلب توقيع البنك الفاتح بقبولها أو التصديق عليها. ويختلف اعتماد الدفع الأجل عن اعتماد القبول في أن المستفيد لا يقدم كمبيالة مع المستندات.
- اعتماد الدفعات: **Down payment/Red Clause** اعتمادات الدفعات المقدمة أو الاعتمادات ذات الشرط الأحمر هي اعتمادات قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدماً بمجرد اخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات. وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية عند الاستعمال النهائي للاعتماد، وسميت هذه الاعتمادات بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر إليه. ويقوم البنك المراسل بتسليم الدفعة المقدمة للمستفيد مقابل إيصال موقع منه إلى جانب تعهد منه بردها إذا لم تشحن البضاعة أو يستعمل الاعتماد خلال فترة صلاحيته، ويلتزم البنك المصدر بتعويض البنك المراسل عند أول طلب منه. فإذا لم ينفذ الاعتماد وعجز المستفيد عن رد الدفعة المقدمة فإن الأمر مسؤول عن التعويض للبنك المصدر. وقد يتم تسليم الدفعة المقدمة مقابل خطاب ضمان بقيمة وعمولة الدفعة المقدمة. ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع والآلات والمعدات وإنشاء المباني، أو التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم إلا مستوردها وحده، أو كونها تحتاج لمبالغ كبيرة من أجل تصنيعها.

٤. تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري الأمر بفتح الاعتماد:

- يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها، فقد تكون ممولة تمويلياً ذاتياً من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، أو ممولة تمويلياً كاملاً أو جزئياً من طرف البنك فاتح الاعتماد.
- الاعتماد المغطى كلياً: الاعتماد المغطى كلياً هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك، ليقوم البنك بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه. فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي لأن العميل الأمر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتحه وتنفيذه، أو يكون في بعض الحالات قد دفع جزءاً من المبلغ عند فتح الاعتماد ويسدد الباقي عند ورود المستندات، فهذه الحالة تأخذ حكم التغطية الكاملة.
- ولكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كلياً مسؤولاً أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توافرت أو إذا تأخر فيها، كما يسأل عن أي خطأ مهني يرتكبه البنك المراسل في مهمته.
- الاعتماد المغطى جزئياً: الاعتماد المغطى جزئياً هو الذي يقوم فيه العميل الأمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، وهناك حالات مختلفة لهذه التغطية الجزئية مثل أن يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات، أو الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات، أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة.
- ويساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد. وتقوم البنوك التقليدية باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة، وهي فوائد ربوية محرمة تتجنبها البنوك الإسلامية باستخدام بديل آخر يسمى اعتماد المشاركة.
- الاعتماد غير المغطى: الاعتماد غير المغطى هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلياً كاملاً للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات، ثم تتابع البنوك التقليدية عملاتها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ غير المسددة. وتختلف البنوك الإسلامية في كيفية تمويل عملاتها بهذا النوع من الاعتمادات حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المراجعة.

٥. تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل:

يمكن أيضاً تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة والشكل إلى ثلاثة أنواع: الاعتماد القابل للتحويل، الاعتماد الدائري أو المتجدد و الاعتماد الظهري

- الاعتماد القابل للتحويل: **Transferrable L/C** الاعتماد القابل للتحويل هو اعتماد غير قابل للنقض ينص فيه على حق المستفيد في الطلب من البنك المفوض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كلياً أو جزئياً تحت تصرف مستفيد آخر، ويستخدم هذا النوع غالباً إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، فيقوم بتحويل الاعتماد بدوره إلى المصدرين الفعليين للبضاعة نظير عمولة معينة أو الاستفادة من فروق الأسعار. وتتم عملية التحويل بإصدار اعتماد جديد أو أكثر لصالح المستفيد الأول أو المستفيدين التاليين، ولا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الأصلي نفسه أو تسليمه للمستفيد الثاني. ويشترط لإمكان التحويل موافقة الأمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد الأول.
- الاعتماد الدائري أو المتجدد: **Revolving L/C** ويستخدم هذا النوع من خطابات الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري/المستورد على دفعات على فترات زمنية منتظمة. ويتيح هذا النوع من الاعتمادات نوعاً من المرونة في التعاملات التجارية بين المستوردين والمصدرين، وخصوصاً إذا كان هناك احتمال لشحن كميات أخرى من نفس البضاعة على شحنات منتظمة في المستقبل. ويمكن تجديد هذا النوع من الاعتمادات استناداً للفترات الزمنية أو قيمة البضاعة.
- الاعتماد الظهيري: **Back to back** (أو الاعتماد مقابل اعتماد آخر) يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطاً وليس منتجاً للبضاعة كأن يكون مثلاً وكيلاً للمنتج، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول المبلغ له. ويستخدم هذا الأسلوب خصوصاً إذا رفض المستورد فتح اعتماد قابل للتحويل أو في حالة طلب المنتج شروطاً لا تتوفر في الاعتماد الأول، وعادة ما تكون شروط الاعتماد الثاني مشابهة للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة وتاريخ الشحن وتقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل وأقرب ليتيسر للمستفيد الأول اتمام العملية وتحقيق الربح من الفرق بينهما.

٦. تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية باعتبار طبيعتها الاعتماد إلى اعتماد تصدير واعتماد استيراد.

- اعتماد التصدير: **Export L/C** هو الاعتماد الذي يفتحه المشتري الأجنبي لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه من سلع محلية.
- اعتماد الاستيراد: **Import L/C** هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية.

النتائج ومناقشتها:

جدول (١): الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات التابعة (الأرباح - الإيرادات) والمتغير المستقل (الاعتمادات)

البيان	R	R- square) (معامل التحديد	ملاحظات	نتيجة اختبار العلاقة
الأرباح - الاعتمادات	٠,٥٦٤-	٠,٣١٨	التأثير ضعيف بنسبة ٣٢٪	العلاقة ذات دلالة
الإيرادات - الاعتمادات	٠,٤٦٦-	٠,٢١٧	التأثير ضعيف بنسبة ٢٢٪	العلاقة ذات دلالة

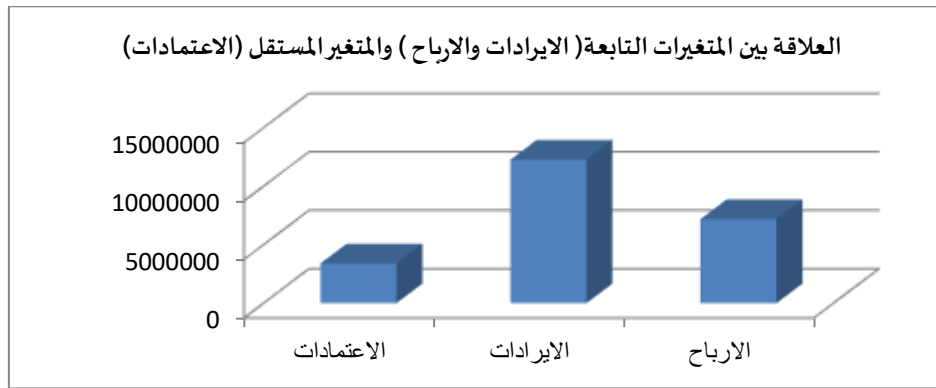
المصدر: من اعداد الباحث استناداً على الرزمة الإحصائية spss

من الجدول رقم (١) يلاحظ أن معامل الارتباط اشارته سالبة فهذا يشير إلى وجود ارتباط عكسي بين متغيرات الدراسة أي تغير المتغير الأول يؤدي إلى تغير المتغير الثاني بعكس الاتجاه، لذا نجد أن العلاقة بين الأرباح والإيرادات كمتغير تابع والاعتمادات كمتغير مستقل علاقة عكسية.

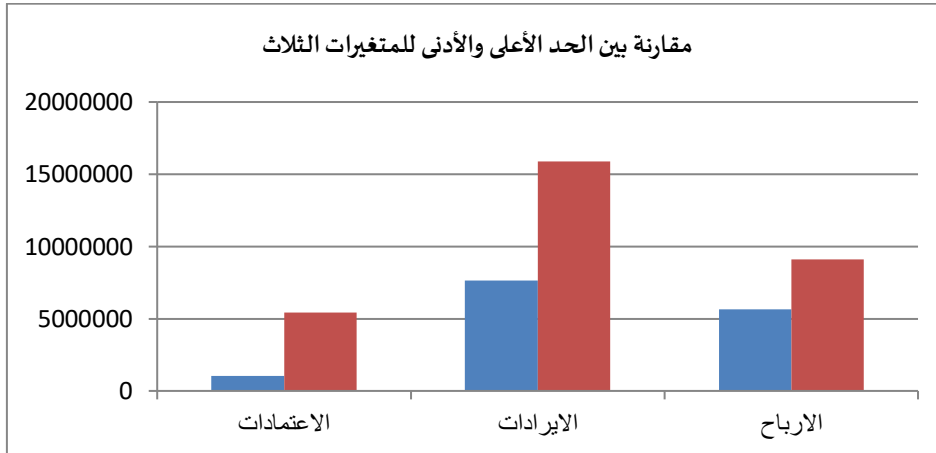
جدول (٢): إحصاء وصفي لكافة المتغيرات (اعتمادات - أرباح - إيرادات)

البيان	المتوسط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	الإجمالي
الاعتمادات	٣٣٩٦٠,١٢,٢٣٠,٨	٥٤٣٥٧٨١,٠٠	١٠,٤٢٩٢٤,٠٠	٤٤١٤٨١٥٩,٠٠
الإيرادات	١٢٢٦٣٤٨,٦٩٣٢	١٥٩٠,٤٨٥٤,٠٠	٧٦٥١٤٤٢,٠٠	١٥٩٤٢٥٢٤٩,٠٠
الأرباح	٧١٨١٦٣٣,٠٧٦٩	٩١٢,٧٢٦,٠٠	٥٦٣٣٢٢٧,٠٠	٩٣٣٦١٢٣,٠٠

المصدر: من اعداد الباحث استناداً على الرزمة الإحصائية spss



المصدر: من اعداد الباحث استناداً على الرزمة الإحصائية spss



المصدر: من اعداد الباحث استناداً على الرزمة الإحصائية spss

جدول (٣): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة (Coefficients)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8322901.397	544895.326		15.274	.000
	اعتمادات	-.336-	.148	-.564-	-2.266-	.045

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على الرزمة الاحصائية spss

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation
مستندية اعتمادات	13	1042924.00	5435781.00	44148159.00	3396012.2308	1461392.12043
الإيرادات من الاعتمادات	13	7651442.00	15904854.00	159425249.00	12263480.6923	2488088.91022
الأرباح	13	5633327.00	9120726.00	93361230.00	7181633.0769	870464.66058
Valid N (listwise)	13					

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على الرزمة الاحصائية spss

Correlations

		مستندية اعتمادات	الإيرادات	الأرباح
مستندية اعتمادات	Pearson Correlation	1	-.466-	-.564-
	Sig. (2-tailed)		.109	.045
	N	13	13	13
الإيرادات من الاعتمادات	Pearson Correlation	-.466-	1	.836
	Sig. (2-tailed)	.109		.000
	N	13	13	13
الأرباح	Pearson Correlation	-.564-	.836	1
	Sig. (2-tailed)	.045	.000	
	N	13	13	13

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على الرزمة الاحصائية spss

جدول (٤): نسب تغير متغيرات الدراسة

باستخدام المعادلة التالية: (سنة المقارنة - سنة الأساس) / سنة الأساس * ١٠٠

السنة	الاعتمادات (بالريال)	نسبة التغير +/-%	الأرباح (بالريال)	نسبة التغير +/-%
٢٠٠٦	٢٧٣٨٦٧٣	-	٦٣٣٣٢٧	-
٢٠٠٧	٢٧٤٣٤٩٢	١٧	٧٣٠١٨٩١	٣٠
٢٠٠٨	٤٣٧٥٧٨١	٩٨	٦٤٤٩٤٥٧	١٢
٢٠٠٩	٤٦٨٤٠٨٢	(١٤)	٦٧٦٧٢٢٨	٥
٢٠١٠	٤٦٣٣٧٣٠	(١)	٦٧٧٠٨٢٩	١
٢٠١١	٣٧٩٧٧٥٩	(١٨)	٧٣٧٨٢٦٨	٩
٢٠١٢	٣٩٩١٤٠٠	٥	٧٨٨٤٧٠٦	٧
٢٠١٣	٣٥٣٢٣٤٥	١٢	٧٤٣٧٩٨٧	٦
٢٠١٤	٤٣٧٩٩٨٤	٢٤	٦٨٣٦١٧٢	٨
٢٠١٥	١٣٩١٩٩٩	(٦٨)	٧١٣٠٠٧٥	٤
٢٠١٦	١٠٤٢٩٢٤	(٢٥)	٨١٢٩٦٠	١٤
٢٠١٧	١١٧٨٢٤٨	١٣	٩١٢٠٧٢٦	١٢

المصدر: بنك الراجحي الرياض

نلاحظ من الجدول رقم (٤) الآتي: في العام ٢٠٠٧ م زادت الاعتمادات بنسبة ١٧٪ وزادت الأرباح بنسبة ٣٠٪، أما في العام ٢٠٠٨ م بالرغم من أن الاعتمادات زادت بنسبة ٩٨٪ إلا أن الأرباح انخفضت بنسبة ١٢٪ وتوالى الانخفاض حتى العام ٢٠١٧ م زادت الاعتمادات بنسبة ١٣٪ وزادت الأرباح بنسبة ١٢٪. ونستنتج مما سبق أن الاعتماد المستندي قد ساهم بنسب مقدر في أرباح بنك الراجحي خلال فترة الدراسة.

من خلال ما تم التوصل إليه نجد أن تقنية الاعتماد المستندي تلائم البنوك الإسلامية إذا تم تكييفها وفق الضوابط الشرعية، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

لقد استخدمت الدراسة معادلة الانحدار البسيط:

$$Y=a+bx$$

وقد تبين من الجدول رقم (٣) أن الانحدار البسيط بين الاعتمادات المستندية والأرباح تكون معادلته على النحو التالي:

$$y=8322901.397-.336x$$

قيمة P-value أو sig أقل من ٠,٠٥، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتمادات المستندية والأرباح. يتضح من الجدول رقم (٤) مساهمة الاعتمادات المستندية في أرباح البنك بنسبة ١٢٪.

الخلاصة:

١. تقنية الاعتماد المستندي تلائم البنوك الإسلامية إذا تم ضبطها وفق الضوابط الشرعية، كما أن هذه التقنية يمكن استخدامها بأكثر من صيغة إسلامية (مراعاة، مشاركة، وكالة، الخ)
٢. يختلف التعامل مع تقنية الاعتماد المستندي بين البنوك الإسلامية والتقليدية ويعود ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وبالتالي لا تقدم القروض بالفائدة في تمويل التجارة الخارجية خلافاً لنظيرتها البنوك التقليدية.
٣. البنك الإسلامي محل الدراسة يستخدم عدد من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية.
٤. يتحمل البنك الإسلامي مخاطر تملك السلعة وبيعها بحكمه هو البائع للتعامل في التمويل الإسلامي، أما البنوك التقليدية لا تتحمل ضمان السلعة وهذه إحدى ميزات التمويل الإسلامي.

التوصيات:

١. الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي خاصة في تمويل قطاع التجارة الخارجية لما يحققه من ضمان للسلعة وخفض لمخاطر التمويل.
٢. فتح فروع للبنوك الإسلامية العالمية في المملكة العربية السعودية حتى تتوفر المنافسة في مجال تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية.
٣. رفع الثقافة المصرفية الإسلامية للمجتمع المسلم عبر الدورات التدريبية.
٤. تدريب الكوادر المصرفية على العمل المصرفي الإسلامي داخلياً وخارجياً لضمان تنفيذ العمل بعيداً عن العقلية التقليدية.

٥. توطيد العلاقة والثقة بين البنوك الإسلامية المحلية وتلك العالمية للاستفادة من التجربة العالمية في تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية.
٦. الالتزام بالقواعد والاجراءات المنظمة للاعتمادات المستندية (USP600) الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس.
٧. إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية وضبطها لتنسجم مع الضوابط الشرعية الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.
٨. تطوير أشكال التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مختلف المجالات مع التركيز في مجال تبادل المعلومات.
٩. تطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية والاجتماعية وفق صيغ التمويل الإسلامي.

المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

١. سعيد. (٢٠٠٣). الاعتمادات المستندية. ط١، الإسكندرية، الدار الجامعية.
 ٢. فليح، (٢٠٠٧). البنوك الإسلامية. ط١، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
 ٣. معي الدين، (١٩٩٧). الاعتمادات المستندية. ط١، بدون دار نشر.
- ثانياً: المجلات والمنشورات والدوريات والرسائل الجامعية:
١. رشيد، مولاي وفتحي، بن لدغم. (٢٠١١). "التعهدات الائتمانية نظرة مقارنة ومحاولة للتقييم في ظل الازمة المالية". مجلة الواحات للبحوث والدراسات: ٤(٢): ٣٥٧-٣٤٥
 ٢. سعيد، ف. (٢٠١٣). "الحكم الفقهي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية". مجلة الباحث المدنية العالمية: ٥.
 ٣. سليمان، (٢٠٠٥). "التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي". الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة. جامعة حيحل.
 ٤. سليمان، ناصر وعبد الحميد، بوشرمة. (٢٠١٠م). "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر". مجلة الباحث: ٧(٧): ٣١٤-٣٠٥
 ٥. عروة، (٢٠٠٨). "اليات توظيف الاموال في البنوك الإسلامية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
 ٦. الطاهر، قادري والبشير، جعيد. (٢٠٠٢). "عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع المأمول"، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. جامعة الجلفة.
 ٧. ابوالقاسم، (٢٠٠٧). "تقويم تجربة البنوك الإسلامية في الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
 ٨. كوش، (٢٠٠٦). "دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية". الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية. جامعة بسكرة.
 ٩. ليلي، (٢٠١٤). "أثر الغش في عقد تنفيذ الاعتماد المستندي". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الحقوق جامعة باتنة الجزائر.
 ١٠. نزار، (٢٠٠٩). "دور الاعتمادات في تطوير التجارة الخارجية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. الأكاديمية الإسبانية للتجارة الخارجية وإدارة الأعمال، دراسات في التجارة الخارجية، الاعتماد المستندي، موقع إلكتروني: <http://www.reingexeeni.edu.es/pdf/ar67.pdf> Clé 21/08/2006.
٢. بنك الرياض، خطابات الاعتماد المستندي، موقع إلكتروني: http://www.riyadbank.com/wps/portal/lut/p/kcxml/04_Sj9SPyKssy0xPLMnMz0vM0Y_QjzKLd4o39LQESZnFO8YbWgToR6KIGcQ7IkR8PffzU_WDEov0vfUD9AtyQyPKHR0VAalhkoQ!/delta/base64xml/L3dIdyEvd0ZnQUFzQUMvNElVRS82X0JfMUK5
٣. البنوك وشركات الاستثمار المنتجات المالية، موقع إلكتروني: <http://www.cibafi.org/arabic/foundation/Productions.asp> Clé 17/08/2006.
٤. منتدى السربيت الاقتصاد، دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية، موقع إلكتروني: <http://www.sarabite.info/site/electrobib/lis/lisv4.zip> Clé 11/06/2006.



The Role of Documentary Credit in Islamic Finance Case Study: AlRajhi Bank Riyadh Period: 2000-2017

Abbas Fuad Abbas Hassan

Imam Muhammad bin Saud Islamic University, KSA

Abbasrex12345@gmail.com

Received Date : 11/1/2020

Accepted Date : 13/4/2020

DOI : <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.13>

Abstract: The study seeks to define the importance of documentary credit as one of the indirect financing tools in Islamic banks, especially the import and export, as a case study of Al-Rajhi Bank in Riyadh in the Kingdom of Saudi Arabia, using simple linear regression during the period 2000-2017, the study found that documentary accreditation technology is suitable for Islamic banks if they are adjusted according to Shariah controls, it recommended to pay attention to Islamic banking work, especially in financing the foreign trade sector, because of the guarantees it achieves for the commodity and the reduction of financing risks.

Keywords: Letter of Credit; Islamic Finance; Simple Regression Equation; Import; Export; Economic Development.

References:

- [1] 'rwh. (2008). "Alyat Twzyf Alamwal Fy Albnwk Aleslamy". Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Jam't Aljza'r.
- [2] Abwalqasm, (2007). "Tqwym Tjrbt Albnwk Alaslamyh Fy Aldf 'n Tryq Ala'tmadat Almstndyh". Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh. Jam't Alswdan Ll'lwm Waltknlwjya, Alkhrtwm, Alswdan.
- [3] Flyh, (2007). Albnwk Aleslamy. T1, 'man, Dar Wa'l Llnshr Waltwzy'.
- [4] Kwsh, (2006). "Dwr Ala'tmad Almstndy Fy Tmwyl Altjarh Alkharjy". Almltqa Aldwly Hwl Syasat Altmwyl Wathrha 'la Alaqtadyat Walm'ssat Alnamy. Jam't Bskrh.
- [5] Lyla, (2014). " Athr Alghsh Fy 'qd Tnfyd Ala'tmad Almstndy". Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh. Klyt Alhqwq Jam't Batnh Aljza'r.
- [6] Mhy Aldyn, (1997). Ala'tmadat Almstndyh. T1, Bdwn Dar Nshr.
- [7] Nzar, (2009). "Dwr Ala'tmadat Fy Ttwyr Altjarh Alkharjy". Rsalht Majstyr Ghyr Mnshwrh. Jam't Alswdan Ll'lwm Waltknlwjya, Alkhrtwm, Alswdan.
- [8] Rshyd, Mwlay Wfthy, Bn Ldghm. (2011). "Alt'hdad Ala'tmanyh Nzrh Mqarnh Wmhawlh Ltqyym Fy Zl Alazmh Almalayh". Mjlt Alwahasat Ll'bwth Waldrasat: 4(2): 345-357
- [9] S'eyd. (2003). Ala'tmadat Almstndyh. T1, Aleskndryh, Aldar Aljam'yh.
- [10] S'eyd, F. (2013). "Alhkm Alfqhy Lla'etmadat Almstndyh Fy Alm'amat Almsrfyh". Mjlt Albahth Almdnyh Al'almyh: 5.
- [11] Slyman, (2005). "Altmwyl Qsyr Alajl Wttbyqath Fy Albnwk Alaslamyh Nmwdj Alkhsm Wala'tmad Almstndy". Almltqa Alwtny Hwl Almnzwmh Almsrfyh Fy Alalfyh Althalthh. Jam't Hyhl.
- [12] Slyman, Nasr W'bd Alhmyd, Bwshrmh. (2010). "Mtlbat Ttwyr Alsyrfh Alaslamyh Fy Aljza'r". Mjlt Albahth: 7(7): 305-314
- [13] Altahr, Qadry Walbshyr, J'yd. (2002). "Emwmyat Hwl Almsarf Alaslamyh Byn Alwaq' Almamwl", Almltqa Aldwly Alawl Hwl Alaqtasad Aleslamy Alwaq' Wrhanat Almstqbl. Jam't Aljlfh.